مقدمة في علم التأمين

مذكرة خاصة لطلاب

قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والإدارة

إعداد

د. محمد علي القري

جامعة الملك عبد العزيز – جدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.. وبعد:

١-كيف نفهم التأمين؟

تختلف دراسة التأمين عن دراسة المواضيع الأخرى في أن الطالب لا يستطيع فهم التأمين إذا جرت دراسته مشرحاً إلى أجزاء بدون الإلمام من البداية بالحلقة التي تربط بين هذه الأجزاء جميعاً. ولذلك فإن منهج دراستنا للتأمين ستتبنى على نظرة كلية تتضمن كافة الأجزاء وفهم للأفكار الأساسية والمكونات الرئيسة للتأمين فهماً دقيقاً ثم الانتقال إلى التفاصيل الدقيقة لكل جزء.

٢-عبء "الخسارة المالية":

تحمل لنا الصحف في كل يوم أخبار "المصائب" التي تقع على الناس.

النار تلتهم مستودعاً للأقمشة؛

اللصوص يسطون على فرع أحد البنوك ويسرقون عدة ملايين من الريالات؛

حادث سيارة يودي بحياة أحد المارة؛

سقوط طائرة بوينج ٧٤٧ بسبب احتراق المحرك؛

الموت يغيب شاباً لم يزد عمره عن ٣٠ سنة مخلفاً زوجة وثلاثة أطفال.

عندما نمعن النظر في جميع هذه الأخبار –وأمثالها – نجدها جميعاً قد تسببت في خسائر، بعضها لا سبيل إلى جبره مثل الألم والآثار العاطفية. وبعضها يمكن التعويض عنه وهو "الخسران المالي".

نريد أن نعوض التاجر عن مستودعه ؟

نريد أن نعوض عملاء البنك عن المال المسروق؟

نريد أن ندفع لذوي القتيل دية القتل الخطأ؟

نريد أن نشتري طائرة بديلة لشركة الطيران؟

نريد أن نجري مرتباً شهرياً لأرملة ذلك الشاب ؟

من الذي سيدفع التعويض لكل هؤلاء ؟

هنا يأتي نظام التأمين.

٣-نقل عبء الخسران المالي :

إذا تعرض الإنسان للضرر وترتب عليه خسران مالي فإن المتضرر سيسعى بكل طريقة إلى نقل عبء ذلك الخسران إلى طرف آخر.

- فهذه الأرملة سوف تسعى لنقل عبء الخسران المالي إلى الأهل والأقارب والجيران...إلخ، فتخاطب فيهم النخوة والمرؤة وحق القرابة والجوار لمساعدتها .

- وذوي المار الذي قتله السائق المتهور سيتمكنون من نقل عبء الخسران المالي إلى ذلك السائق لأن قانون الشريعة يعطيهم حق الحصول على الدية.

- وهذا التاجر عليه أن يتحمل الخسران إذ لم يجد جهة ينقل ذلك الخسران إليها، ولكن سيحاول إثبات أن هناك تقصير من جهة ما تسبب في هذا الخسران.

- والبنك سينقل عبء الخسران من المودعين وهم أصحاب تلك الأموال المسروقة إلى ملاك البنك بحسمها من أرباحهم.
- وشركة الطيران ستقيم قضية تعويض على صانع الطائرة، متهمة إياها بالإهمال أو التقصير.

جميع هذه الحوادث ترتب عليها خسران مالي، وفي جميع الأحوال سعى المتضررون منها إلى نقل عبء الخسران المالي إلى جهة أخرى. هذا النقل يتم "بالقانون" أي بالاستفادة من الحماية التي يقدمها القانون للمتعرضين للأضرار، أو اعتماداً على التكافل الاجتماعي والمسئولية الأخلاقية.

ربما تكون هذه الطرق نافعة ومفيدة لكنها لا تكون مضمونة النتائج دائماً. فذلك السائق مع ثبوت القتل الخطأ عليه ربما يكون فقيراً لا يتوافر على ما يكفي من المال لدفع الدية. والأرملة الشابة، ربما لا يتمتع أقاربها بالكرم وحسن المعشر لمساعدتها وشركة الطيران ربما تفشل في إثبات أن الصانع قد أخطأ في إتقان صنعته وهكذا.

هناك طريقة أخرى يمكن بها نقل عبء الخسران المالي إلى طرف آخر "بالعقد". أي أن يرتب الناس بينهم برنامجاً يقومون فيه بنقل عبء ذلك الخسران في حال وقوع المكروه قبل وقوعه إلى طرف آخر أقدر على تحمله وهو شركة التأمين.

٤-نظرة عامة على التأمين

عندما نتحدث عن التأمين فإننا نتحدث عن مجموعة من الأطراف والعلاقات القانونية التي تكون هي مجموعها صناعة التأمين. ولا بد قبل دراسة التأمين من الإلمام بهذه الأطراف والعلاقات القانونية. وسوف تدور

دراستنا للتأمين طوال المدة المقررة لها حول هذه الأطراف وتلك العلاقات القانونية. ولذلك من المفيد الإلمام الهيكل العام للتأمين.

٤-١-المؤمن

المؤمن هو المؤسسة التي تصدر بوليصة التأمين وهي ربما كانت شركة مساهمة أو شركة تضامن أو مجموعة من الأفراد يشتركون في تحمل مخاطر محددة دون وجود شخصية اعتبارية .

وفي كل الأحوال فإن حسن سير عمل الشركة ونجاح برنامج التأمين يعتمد على وجود عدد كاف من المستأمنين.

٤-٢-المستأمن

هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تحميه عملية التأمين من الخسران المالي المترتب على وقوع حدث معين. الطرف المهم لمؤسسة التأمين يسمى حامل البوليصة . وقد يكون حامل البوليصة هو المستفيد من عملية التأمين إي المستأمن وربما المستفيد كان مختلفاً عن حامل البوليصة.

فمثلاً في التأمين على الحياة . هل المستأمن هو منشئ البوليصة (حاملها) أم أنه المستفيد . منشئ البوليصة هو الشخص الذي دفع رسوم التأمين والذي يرتبط دفع شركة التأمين للتعويض بموته، أما المستفيد فهو الذي سيحصل على المبلغ عند وفاة منشئ البوليصة .

من هو المستأمن في التأمين على الحريق؟ هل هو التاجر صاحب المستودع الذي دفع الرسوم أم الموردين الدائنين له بالمال والذين سيفقدون أموالهم لو عجز عن التسديد.

من هو المستأمن في التأمين ضد المسئولية للطرف الثالث (تأمين الرخصة) هل هو منشئ البوليصة ودافع الرسوم أم الطرف الآخر المستفيد منها الذي يحصل على التعويض؟

ولذلك تفضل شركات التأمين استخدام لفظ حامل البوليصة وليس المستأمن وهو الذي دفع الرسوم .

٤-٣-العقد

عقد التأمين هو الوثيقة القانونية التي تعرف الوضع الذي يكون فيه المؤمن ملزماً أن يدفع مبلغ التعويض عن الخسران كما يحدد مقدار المبلغ الذي يجب دفعه. عقد التأمين ليس وثيقة قانونية فقط بل هو وثيقة تتضمن جوانب مالية واقتصادية كما تتضمن "الشروط والموانع" شروط الحصول على التعويض والموانع من الحصول على ذلك التعويض، ويشترك في إعدادها المحامين والمهندسين والأطباء والمتخصصين في جوانب كثيرة من الحياة بحسب طبيعة ذلك العقد ويسمى هذا العقد "بوليصة".

٤-٤-قياس المخاطروتحديد الرسوم

عملية التأمين بالغة التعقيد، وهي حتى تكون ناجحة يجب أن يتحقق منا العدالة بحق جميع الأطراف المشاركة ولا يكون ذلك إلا بقياس دقيق للمخاطر وتحديد الرسوم اللازمة لمقابلة تلك المخاطر. وبناء عليه ربما يرفض المؤمن التأمين على بعض الأفراد إذا أدى ذلك إلى عدم تحقق العدالة لبقية المشاركين بسبب صعوبة قياس المخاطر ، فمثلاً ترفض شركات التأمين الطبي التأمين على من زاد عمره عن ٧٠ سنة. لماذا؟

٤-٥-القوة المالية

تتوافر مؤسسات التأمين على قوة مالية لا يجاريها فيها أي مؤسسات في القطاع الخاص ذلك أن الأموال تتجمع لدى شركات التأمين من إيرادات الرسوم ثم تحتفظ بها لمدة طويلة فهي قابلة للاستثمار وبخاصة الاستثمار طول الأجل. فمثلاً برامج التأمين على الحياة تعنى أن آلافاً من المشتركين سيدفعون أقساطاً لسنوات طويلة مما يعني أن التدفقات النقدية إلى الشركة قادرة على تمويل استثمارات عظيمة قبل حصول التعويضات . وكذلك الحال في التأمين ضد المسئولية للطرف الثالث إذ لا تدفع الشركات التعويض إلا بعد صدور أحكام قضائية الأمر الذي يستغرق عادة سنوات طويلة. ولذلك فإن للتأمين جانباً اقتصادياً مهماً يتمثل في قدرته على زيادة معدل الادخار في المجتمع فإذا وجهت هذا المدخرات لاستثمارات نافعة كان لانتشار التأمين آثار حسنة على الاقتصاد الوطني .

٤-٦- المراقبة الحكومية

بخلاف كافة أنواع النشاطات الاقتصادية في المجتمع فإن التأمين لا يمكن أن ينجح ويحقق أهدافه إلا برقابة صارمة ودقيقة من الحكومة. حتى تلك الدول التي تسير على نظام الاقتصاد الحر ولا تتدخل في النشاط الفردي . فستثنى التأمين فتتدخل في كل صغيرة وكبيرة فيه ابتداءً من الأسعار إلى صيغ العقود إلى الأوضاع المالية لشركات التأمين والترخيص لها أن السبب يعود إلى أن التعقيد الذي يكتنف التأمين وكونه مرتبط بأحداث تقع في المستقبل فإنه يسهل استخدامه مطية لأكل أموال الناس بالباطل.

٤-٧- أنواع التأمين

يقسم التأمين تقسيمات مختلفة كل واحد منها يكشف جانباً من هذا النشاط من هذه التقسيمات، يقسم التأمين إلى حكومي وخاص.

٤-٧-١-التأمين الحكومي

التأمين الحكومي يتضمن البرامج التي تقدمها الحكومة لحماية المواطنين ولا يلزم أن تكون لأغراض تجارية، وينقسم التأمين الحكومي إلى قسمين : جبري وهو المتمثل بنظام التقاعد لموظفي الحكومة والبرامج المشابهة ، واختياري وهو ما تقدمه بعض الدول من التأمين ضد الزلازل والفيضانات ونحو ذلك من أنوع التأمين التي يحتاج إليها الناس ولا تقدم عليها شركات القطاع الخاص لعظم المخاطر فيها .

٤-٧-٢-التأمين الخاص

وهو التأمين غير الحكومي ولا يلزم أن يكون التأمين الخاص لأغراض ربحية كما سيأتي تفصيله، ويقسم التأمين الخاص إلى عدة نشاطات :

أ- التأمين على الحياة: ويندرج تحت التأمين على الحياة عدة أنواع من التأمين أهمها :

-التأمين على الحياة حيث يدفع حامل البوليصة مبلغاً من المال دفعة واحدة أو مقسطاً بحيث أنه إذا مات دفعت الشركة مبلغاً إلى مستفيد يحدده حامل البوليصة.

-برامج التقاعد الخاصة: يدفع فيها المشترك أقساطاً مقابل ضمان الشركة له راتباً شهرياً أو سنوياً بعد بلوغه سن التقاعد لبقية حياته.

-التأمين الصحي : حيث يدفع حامل البوليصة رسوماً مقابل تحمل الشركة مصاريف علاجه والتعويض عن الخسران في الدخل الناجم عن المرض، أو العجز .

ب- التأمين عن الممتلكات والمسئولية: ويندرج تحته خمسة أنواع من برامج التأمين:

-التأمين على الضرر الحاصل على الممتلكات مثل التأمين على مستودع تاجر ضد الحريق .

- التأمين ضد فقدان الدخل الناتج عن الضرر الحاصل على الممتلكات.

-المسئولية تجاه الآخرين مثل المسئولية المترتبة نتيجة التقصير مثل تأمين الرخصة أو التأكد على العمال الذين يشتغلون لدى أحد المصانع إذا أصابهم ضرر ناتج عن آلات ذلك المصنع (إصابات العمل) .

-التأمين الصحي.

-الكفالة : من النشاطات التي تقوم بها هذا النوع من شركات التأمين إصدار خطابات الضمان والكفالات للمقاولين والتجار والكفالة لإخراج المتهم من السجن .

٥-الحلال والحرام في التأمين :

من أهم الأسئلة التي تثار عند دراسة التأمين تلك المتعلقة بالحلال والحرام. ما هي صيغة التأمين الجائزة؟ ولماذا كانت الصيغة التقليدية غير جائزة؟ .....إلخ . هذه أسئلة مهمة وأساسية ولا يخلو منهج تدريس التأمين عن العناية بها . ولكن إنما يكون ذلك في الوقت المناسب . المهمة الأولى

الملقاة على عاتقنا هي فهم التأمين حتى تستطيع أن نكون التصور الدقيق الذي يمكننا من فهم الأحكام الفقهية ذات العلاقة.

٦-مصطلحات أساسية:

٦-١-احتمال الخسران:

بناء على نظرية الاحتمالات . فإننا نعرف أن قلب قطعة نقدية في الهواء سيجعلها تقع على وجهها الأول أو على وجهها الثاني، وان احتمال وقوعها على أي منهما هو ٥٠% (أي ١÷٢ باعتبار أن لها وجهين)، وإننا لو سحبنا كرة من جرة فيها ١٠ كرات تسعة منها سوداء وواحدة لونها أبيض فإن احتمال خروج الكرة البيضاء هو ١٠% (أي ١÷١٠) وان خروج كرة سوداء هو ٩٠% أي (٩ ÷١٠) ، كل هذه أمور نعرفها من دراستنا لمبادئ الإحصاء .

قياس احتمال وقوع القطعة النقدية على الوجه الأول واحتمال خروج كرة سوداء من الجرة أمر سهل لأننا أمام حالة تنحصر فيها جميع الوحدات (عشر كرات) وجميع الاحتمالات (أبيض أو أسود).

لا يختلف احتمال تعرض مستودع للأقمشة للحريق من حيث الفكرة الأساسية عما ذكرناه أعلاه. إلا أن الإشكال هو أنه لا يمكننا حصر جميع المستودعات كما فعلنا بالكرات أعلاه. ولذلك لا بد لنا من الاعتماد على المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمخازن. مثل عدد المخازن المشابهة للمخزن المذكور وعدد مرات الحريق التي حصلت لها خلال عام مثلاً... وهكذا.

لو كان ١٠٠ مخزن من مجموع ١٠٠ر٠٠٠ مخزن مشابه لمخزننا الذي نريد معرفة احتمال تعرضه للحريق قد تعرضت للحريق العام الماضي فإن احتمال تعرض ذلك المخزن للحريق خلال السنة القادمة هو ١٠٠÷ ١٠٠ر٠٠٠ أي ٠.١% . لكن هذا يتعلق بمجرد احتمال وقوع الحريق ولا

يتعلق بمقدار الخسران الذي سببه الحريق. هذا لا يكفي للتأمين لأن التأمين يتعلق بالتعويض عن الخسران المالي. فنحن نحتاج أيضاً إلى قياس "الضرر" المترتب على الحريق فلو كانت قيمة جميع تلك المخازن هي ٦ بليون ريال (باعتبار كل مخزن قيمته ٦٠ألف ريال، وكان مجموع الخسائر ٣ ملايين فيكون احتمال الخسران هو ٣ مليون ÷ ٦ بليون ويساوي ٠.٠٠٥% . وهو الاحتمال المهم بالنسبة إلينا معنى ذلك أن التغطية التأمينية على جميع هذه المستودعات يجب أن تكون ٥ هلالات لكل ١٠٠ ريال أو ٣٠ ريال لكل مخزن .

يمكن أن نستخدم نفس المبدأ في تحديد احتمال وقوع الموت في التأمين عن الحياة. لو أن ٦٥ شخصاً من كل ١٠٠٠ ممن كان عمره ٧٥ سنة يموت قبل بلوغ سنة ٧٦ سنة فإن احتمال الموت عندما يكون عمر الفرد ٧٥ سنة هو ٦٥÷ ١٠٠٠ = ٦.٥% . (طبعاً الموت يختلف عن الحريق إذ الإنسان أماحي أو ميت ولذلك فلا حاجة لحساب مقدار الضرر) .

احتمال وقوع الحدث مهم في التأمين لأن حساب رسوم التأمين معتمدة على مقدار ذلك الاحتمال. وكل ما كان ذلك الحساب للاحتمالات دقيقاً كلما كان نظام التأمين عادلاً وناجحاً ومحققاً للأغراض التي من أجلها أنشئ.

بل أن قياس احتمال الوقوع مهم لاتخاذ القرار بالحاجة إلى التأمين؟ فنحن نعرف أن هناك إمكانية سقوط أحد الأقمار الصناعية على مستودع التاجر أمر ممكن ولكن ليس احتمالاً وارداً ولذلك لا نجد التجار يأبهون بهذا الأمر . لكن احتمال حدوث حريق في مستودع للأقمشة احتمال كبير ولذلك يحرص التاجر على تغطية نفسه بالتأمين.

٦-٢-المكروه:

هناك أمور نكره أن تقع ولا نحب أن نتعرض لها لأن وقوعها يترتب عليه خسران مالي. ولذلك فإننا نهرع إلى نظام التأمين للحماية من آثارها السيئة إذا وقعت والتعويض عن ذلك الخسران. والمكاره في الحياة كثيرة لكن المكاره التي يمكن أن تكون محلاً للتأمين عليها ومن ثم الحماية من الخسران المالي الذي قد تسببه هي : الموت المبكر ، اصطدام السيارات ، الحريق ، المرض وهكذا. ويجب لغرض التأمين أن يكون المكروه معرفاً بدقة ، وأسهل أنواع المكاره في التعريف هو الموت إذ إن الإنسان لا يمكن أن يكون حياً وميتاً . وأصعبها المرض إذ قد يدعي المرض ولا يمكن إثبات كذبه.

٦-٣-الخطر:

لا تتكرر كلمة في لغة التأمين مثل تكرر كلمة الخطر. والخطر بالمعني الفني هو : احتمال وقوع المكروه. فإذا خطر مرتفع فالمقصود إن احتمال وقوع المكروه هو احتمال كبير. والغيب لا يعلم به إلا الله سبحانه وتعالى ولذلك فإن نظام التأمين كله يدور حول محاولة قياس الخطر أي الوصول إلى تقدير لاحتمال وقوع المكروه المراد الحماية من آثاره على المستأمن . ويجب أن يكون الفرق بين المكروه والخطر واضحاً في أذهاننا. فالمكروه هو المصيبة التي لا نحب أن نقع، أما الخطر فهو احتمال وقوعها. ولكن يكثر في استخدام الناس أن يسمون المكروه خطراً فيقال المخاطر المؤمن ضدها هي الموت مثلاً. وهذه ليست مخاطر .

٦-٤-الظروف المؤدية إلى زيادة معدل المخاطر:

لا يكفي تعريف المكروه تعريفاً دقيقاً وقياس المخاطر قياساً عاماً بل لا بد من التعرف أيضاً على الظروف المحيطة بالحالة محل التأمين للتأكد من

عـدم وجـود أسـباب تـؤدي إلى زيـادة معـدل الخطـر. ويمكـن تقسـيم هـذه الظروف إلى:

١- **ظروف مادية:**

قد نعرف معدل الخطر بالنسبة لاحتمال سقوط المنزل بشكل عام في مدينة الرياض، لكن عندما نعرف أن موقع هذا المنزل هو في منطقة معروفة بهبوط الأرض فيها فإن هذه ظروف تؤدي زيادة معدل الخطر، إلى الحد الذي لم يعد مجدياً للمؤمن أن يقبل التأمين على ذلك المنزل .

٢- **ظروف أخلاقية:**

يجب أن يأخذ المؤمن في اعتباره مستوى أمانة حامل البوليصة لأن نجاح نظام التأمين معتمد على أمانة وأخلاق المستأمنين . فالتأمين يقوم بالتعويض عن الخسران الذي وقع لسبب خارج من إرادة الفرد، ولذلك جرى قياس الخطر واحتمال وقوع المكروه بافتراض أن حامل البوليصة لا يد له في وقوعه ، ولكن لو كان هذا الفرد عديم الأمانة فتسبب هو في إحراق المستودع ليحصل على التعويض فإن نظام التأمين لا يعمل على الوجه المطلوب . وكذلك الحال لو أدى اشتراكه في نظام التأمين إلى عدم الاهتمام بطريقة تؤدي إلى حدوث المكروه فإن تلك ظروف تؤدي إلى زيادة معدل المخاطر .

٦-٥-الخطر الصرف والخطر الجزافي:

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها الناس إلى نوعين: الأول يسمى الخطر الصرف وهو احتمال وقوع المكروه فإذا لم يقع بقيت الأمور على حالها. مثل خطر الموت فهو احتمال وقوع مصيبة الموت ولكن إذا لم يقع

الموت خلال فترة التأمين فكل ما في الأمر أن الإنسان سيبقى على قيد الحياة كما كان. وهذا هو نوع الخطر المتعلق بنظام التأمين هناك نوع آخر من المخاطر وهو ما يسمى بالخطر الجزافي، وهو احتمال وقوع المكروه ووقع أمر محبب إلى النفس. فمثلاً عندما اشترى أسهم شركة من الشركات بـ ١٠٠ ريال فهناك خطر وقوع الخسران المالي لو انخفضت أسهم تلك الشركة إلى أقل من ١٠٠ريال، لكن يقابل ذلك احتمال أن ترتفع أسعار أسهمها إلى ١٥٠ ريال ففي هذه الحالة أكون قد ربحت ٥٠ ريال. وهناك احتمال آخر أيضاً أن تبقى عند مستواها القديم وهو ١٠٠ ريال. هذا النوع من الخطر يسمى الخطر الجزافي وهو متعلق بالاستثمار المالي . ولا يمكن أن يكون جزءاً من التأمين لأن التأمين غرضه هو التعويض عن الضرر ويسمى تحقيق الربح. ولو أن هذا الخطر كان جزءاً من نظام التأمين لانقلب التأمين إلى قمار.

٦-٦- تقسيمات الخطر الصرف

الخطر الصرف الذي هو مجال نظام التأمين يمكن تقسيمه إلى أربعة أقسام تمثل أنواع التأمين المنتشرة في الوقت الحاضر:

١) مخاطر شخصية:

وهي راجعة إلى الخسران المالي إما في الثروة (أي ممتلكات الإنسان) أو في القدرة على توليد الدخل بسبب راجع إلى واحد أو أكثر مما يلي: الموت المبكر، العجز بسبب كبر السن، العجز بسبب المرض، والبطالة.

٢) مخاطر على الممتلكات:

يمكن لممتلكات الإنسان أن تتعرض للسرقة كما يمكن أن تتعرض للهلاك بسبب الحريق أو الفيضان أو غير ذلك. وهناك نوعين من

الخسارة بالنسبة للممتلكات خسارة مباشرة وهي تلف المنزل بسبب الحريق، أو فقدان السيارة بسبب السرقة، وخسارة غير مباشرة وهي فقدان المنافع أو الدخل المتولد من ذلك الأصل. فإذا سرقت سيارتي لا يكفي ان تقوم شركة التأمين بتعويض عن الخسارة المتمثلة بقيمتها بل يجب أن أحصل على تعويض في الفترة من سرقة السيارة والحصول على التعويض وهي الخسارة غير المباشرة .

٣) **مخاطر المسئولية تجاه الآخرين :**

يمكن أن يؤدي فعلك إلى حصول ضرر غير متعمد على ممتلكات أو على أنفس الآخرين، طبعاً مسئولية الإنسان عن فعله تتضمن الخطأ والعمد. فإذا أدت قيادتك للسيارة إلى قتل أحد المارة فإنك مسئول عن ذلك . لكن التأمين يغطي الحالات التي يكون أضرارك بالآخرين ناتج عن الخطأ.

٤) **المخاطر الناتجة عن مسئولية الآخرين تجاهك:**

لو أن شخصاً قام بأداء خدمة لك فأنت تتوقع أن يقوم بها على أكمل وجه ولكن هناك خطر متمثل في أن يقع في عمله أو أن يتسبب في إلحاق الضرر بك. مثال ذلك المقاول الذي لم ينجز عمله أو لم تنجزه على الوجه المطلوب هذه مخاطر يمكن أن يغطيها نظام التأمين.

٦-٧-الخسران:

للخسران في نظام التأمين معنى محدد وهو الانخفاض في القيمة السوقية لأصل من الأصول بسبب حادث لا يد للمستفيد به. ولكن ليس كل انخفاض في القيمة قابل فالأصول تنخفض لأسباب كثيرة. فربما انخفضت أسعار أسهم شركة للأصول السوقية كما تنخفض قيمة جهاز الكمبيوتر

بسبب التطور التكنولوجي، وقد تنخفض قيمة العمارة بسبب الاستعمال. كل ذلك ليس مجال التأمين ولكن مجال التأمين هو الانخفاض في القيمة السوقية بسبب حادث غير متعمد مثل فقدان ذلك الأصل كسرقة المجوهرات ، تعرض ذلك الأصل لضرر يؤدي إلى انقطاع الدخل المتولد منه ولو مؤقتاً . والنفقات والتكاليف المترتبة على حدوث ذلك الضرر . عندما يحترق المنزل فإن صاحب المنزل لن يتكبد الخسارة لقيمة ذلك البيت بل ويدفع إيجارات حتى يتم بناء (أو شراء) بيت بديل.

٦-٨-المخاطر على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع:

يترتب على الخطر تكاليف فردية وتكاليف اجتماعية . وقد تحدثنا قبل قليل عن التكاليف على المستوى الفردي مثل فقدان الأسرة لمستواها المعيشي نتيجة موت عائلها، أو خسران التاجر لاحتراق مستودعه... إلخ وكل ذلك يتعلق بتكاليف التعويض عن الخسران المالي . إلا أن هناك تكاليف اجتماعية للخطر. أن وجود مستوى عالي من المخاطر يثبط الاستثمار. فالأموال تتجه إلى القطاعات الأقل مخاطرة ومن ثم يصبح تخصيص الموارد على مستوى المجتمع متأثراً بمستوى المخاطر. وليس لذلك علاقة بالخسارة المترتبة على التجارة إذ أن ذلك خطر إضافي. في بعض الأحيان تتدخل الحكومات لمحاولة الحد من مستوى المخاطر لتشجيع الاستثمار فعلى سبيل المثال فإن التعويض الذي يمكن أن تدفعه شركة الطيران نتيجة ضياع أمتعة المسافر محددة بمبلغ من المال بصرف النظر عن محتويات تلك الأمتعة. ولو كان الأمر مفتوحاً لما أقدمت شركة على حمل أمتعة لراكب. وكذلك الحال بالنسبة للشركات المنتجة للحقن الطبية الخاصة بالتطعيم ضد شلل الأطفال مثلاً .

٧-كيف يتعامل الناس مع الخطر:

يتعامل الناس مع المخاطر بطرق متعددة منها :

١- تفادي الخطر:

عندما ندرك أن ما نقدم عليه يتضمن مستوى من المخاطر أكبر مما نريد تحمله فإننا نتفادى الموضوع كلياً. أليس الامتناع عن التدخين سببه تفادي الخطر الإصابة بالأمراض الخبيثة . ولكن ليس بالإمكان دائماً تفادي جميع الأخطار . لأن جميع أعمال الإنسان يكتنفها قدر من الخطر، فقيادة السيارة يكتنفها قدر من الخطر ولكن لا سبيل لتفاديها بالنسبة لأكثر الناس.

٢- تحمل المخاطر:

ويتجه كثير من الناس إلى تحمل المخاطر بأنفسهم وعدم تفاديها. وقد يكون مرد ذلك الجهل بوجود تلك المخاطر. مثل إنسان يبني بيتاً له على مجرى السيل وهو لا يعرف أنه كذلك. فتحمله للخطر راجع إلى الجهل . وربما يكون الإنسان مدركاً للخطر ولحاجته إلى التأمين لكنه "يحسن الظن"، فيقول لن أتعرض لحادث اصطدام لأني أقود السيارة لأكثر من عشر سنين ولم أتعرض لحادث. وربما يرجع تحمل الإنسان للمخاطر بنفسه لعدم وجود طريق آخر . فمثلاً يعرف سائق سيارات السباق أنه يتعرض لخطر الموت لكنه يتحمله لأنه لا يجد شركة تأمين تقبل التأمين عليه. وربما تحمل الإنسان الخطر بنفسه لضالته بحيث لا يستحق الاهتمام . فكلنا يتعرض لخطر الانحباس في المصعد، لكن خطر ضئيل لا يستحق منا الاهتمام .

٣- نقل المخاطر إلى جهة ثالثة:

يمكن للناس أن يعملوا على نقل المخاطر إلى جهة ثالثة بالعقد وقد تحدثنا سابقاً عن نقل عبء التعويض عن الخسران إلى طرف ثالث

بالقانون مثل إلزام القاتل خطأ بالدية... إلخ . ولكن الناس قد اعتادوا أيضاً على طريقة أخرى لنقل المخاطر بالتعاقد مع جهة أخرى تتحمل هذه المخاطر مقابل رسم متفق عليه بينهما.

التأمين أحد أهم وسائل نقل المخاطر إلى طرف ثالث بالعقد. لكنه ليس الطريق الوحيد فهناك أمثلة كثيرة في حياة الناس لعملية نقل المخاطر بالعقد . مثال ذلك:

أ- المقاولون من الباطن : عندما يقوم المقاول الرئيس الذي حصل على عقد إنشاء مركز تجاري بالتعاقد مع مقاولين من الباطن لانجاز التمديدات الكهربائية أو السباكة ... إلخ . أنه ينقل المخاطر إلى طرف ثالث بالتعاقد.

ب- خطاب الضمان والكفالات هي وسيلة لنقل المخاطر الائتمانية من طرف إلى آخر . فعندما يقدم المدين كفيلاً فإن الدائن يكون قد نقل المخاطرة إلى ذلك الكفيل.

ج- الشركات: أحد أسباب اتجاه التجار إلى مشاركة غيرهم في المشاريع التجارية وعدم الاستئثار بها مع قدرتهم على ذلك هو نقل جزء من المخاطر إلى طرف ثالث بالعقد.

٤- العمل على تقليل المخاطر:

يمكن للفرد أن يتبنى إجراءات لتقليل المخاطر .

٨-تعريف نظام التأمين :

يمكن القول أن نظام التأمين يعمل بناء على مبدأين أساسين : نقل المخاطر من الفرد إلى المجموع، وهذا يعني أن الخسران الذي ينتج عن وقوع المكروه سيتحمله "مجموعة" من الأفراد وليس فرداً واحداً ، والثاني

الاشتراك في تحمل المخاطر بطريقة عادلة بين تلك المجموعة والأفراد . التأمين هو وسيلة لتقليل المخاطر عن طريق تجميع عدد كافٍ من الوحدات المتعرضة لنفس الخطر يمكن من جعل الخسران الفردي قابل للقياس والتوقع. ثم يجري الاشتراك بين جميع تلك الوحدات في تحمل ذلك الخسران المتوقع.

الوحدات المتعرضة لنفس الخطر يقصد بها مثلاً سيارة، مستودع منزل سفينة وهكذا خلال فترة محددة سنة مثلاً.

يمكن أن يجري توزيع الخسران المتوقع على وحدة واحدة لفترة زمنية طويلة، وهذا ما يسمى بالتأمين الذاتي، مثال ذلك أن يقيس صاحب السيارة احتمال حصول حادث لسيارته خلال عشر سنوات ثم يقرر تحمله بنفسه. إذن هناك نقطتان رئيسيتان في تعريف التأمين.

أولاً: أن عدم التيقن قد جرى تخفيض مستواه إلى الحد الذي اقتربنا فيه إلى اليقين حول احتمال حدوث واقعة معينة (مثل الموت أو حادث السيارة).

ثانياً : أن الخسران يجري إعادة توزيعه على جميع الوحدات المشتركة في التأمين والتي تواجه نفس الخطر .

فكأن المستأمن يقوم بعملية تبديل: يأخذ تكلفة صغيرة متيقنة ومستمرة (رسوم التأمين) ويترك تكلفة كبيرة تحدث مرة واحدة وغير متيقنة.

فإذا وقع المكروه على واحد، فإن الآخرين الذي سلموا من ذلك المكروه هذه المرة تجتمع اشتراكاتهم القليلة حتى تعوضه عن الخسران الذي لحق به جراء هذا المكروه.

٩-قانون الأعداد الكبيرة :

الظروف المؤدية إلى زيادة معدل الخطر	Hazard
خطر	Risk
المكروه	Peril
خطر صرف	Pure Risk
خطر المجازفة	Speculative Risk